مهمة السير بارتل فرير إلى زنجبار عام ١٨٧٢م في عهد السلطان برغش بن سعيد لأجل إبطال "تجارة الرقيق"

د. محمد بن عبد الله آل زلفة

جامعة الملك سعود - الرياض (عضو مجلس الشورى)

ملخص البحث :

يتناول هذا البحث فصلا من تاريخ العلاقات البريطانية العمانية في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر في مرحلة من أكثر المراحل إحراجاً في التاريخ العماني بامتداده الواسع بين الوطن الأم وشطره الإفريقي.

اتسمت العلاقات البريطانية العمانية بحالة شديدة من التوتر خلال هذه الفترة بسبب سياسة بريطانيا العازمة على وضع حد لتجارة الرقيق، وتدخلها في أوضاع زنجبار وعمان الداخلية، بحجة تنفيذ سياستها بالقوة من خلال توقيع اتفاقيات مع كل من سلطان زنجبار وسلطان عمان. مما حدا بالسلطان برغش بن سعيد إلى رفض هذا التدخل السافر من قبل بريطانيا في شؤون سلطنته في زنجبار، وامتناعه عن توقيع الاتفاقية التي حملها السير بارتل فرير المكلف من قبل حكومة بريطانيا بمهمة تنفيذ سياستها الرامية إلى إبطال تجارة الرقيق في سلطنة زنجبار وسلطنة عمان .

نتيجة إصرار المندوب البريطاني الرفيع المستوى، ورفض السلطان

برغش دارت جولات طويلة وصعبة من المحادثات بين الطرفين، قبل موافقة السلطان برغش أخيراً - مرغماً - على الرضوخ للشروط البريطانية، بعد أن هددت بريطانيا باستخدام القوة في تنفيذ سياستها. تم جمع كل محاضر تلك الجولات الطويلة والشاقة من المحادثات والخطابات المتبادلة بين السلطان والمندوب البريطاني بين دفتي كتاب، كلف السلطان برغش فيما بعد السيد القس لويس الصابونجي أحد المثقفين العرب المقيمين في لندن وصاحب جريدة النحلة التي يصدرها بترجمة كل وثائق المحادثات أو مقتطفات منها، ووضع لها عنواناً بعد ترجمتها هو "تاريخ أبطال الرقة في زنجبار وما يليها من البلدان في عهد صاحب السعادة السيد برغش بن سعيد بن سلطان".

تم العثور على نسخة أصلية بخط المؤلف (المترجم) في مكتبة جامعة إستانبول، وكانت قبل ذلك ضمن محتويات مكتبة السلطان عبد الحميد الثاني الخاصة، مكتبة قصر يلديز.

هذه المخطوطة، بما تحتوي عليه من معلومات تاريخية وسياسية واجتماعية واقتصادية عن زنجبار، التي - في نظري - تعد مصدرا مهما من مصادر تاريخ زنجبار وعمان، وستكون المرتكز الأول لهذا البحث.

أرجو أن أكون بذلك قد أسهمت في تقديم مصدر من مصادر تاريخ هذه الفترة المهمة في تاريخ زنجبار وعمان.

مقدمة:

يظل تاريخ عُمان يحتل السنام والمكانة العالية في تاريخ شرق الجزيرة العربية، ويظل لهذا الجزء الغالي من جزيرتنا العربية أهمية خاصة، ومكانة رفيعة لما يحتله من موقع جغرافي متميز، جعل منه نقطة التقاء ثقافات وحضارات جنوب الجزيرة العربية القديمة منها والحديث مع تلك الثقافات والحضارات التي تقابلها في الطرف الآخر من بلاد الرافدين وبلاد الشام، كما أن عُمان تكون نقطة التقاء لثقافات المناطق المطلة على الخليج العربي من الجهات الشرقية، وكذلك حضارات وثقافات الهند وشرق أفريقيا.

هذه المكانة الجغرافية الخاصة المميزة أكسبت عُمان - بلداً وشعباً - مكانة متميزة بين بلدان وشعوب المنطقة، فهو بقدر ما أثر تأثيراً حضارياً وثقافياً وسياسياً واقتصادياً فيمن حوله، فإنه في مقابل ذلك قد تأثر في معطيات ثقافات وحضارات الشعوب والبلدان التي احتك بها، ومن هنا يأتي التميز بحكم الامتزاج الحضاري، فإذا تجاوزنا دور عُمان الفاعل منذ القرون الإسلامية المبكرة إلى دوره الفاعل والمؤثر في أحداث التاريخ في عصوره الحديثة، وبالتحديد منذ أضحت عُمان أول بلد من بلدان الجزيرة العربية هدفاً للغزو الأوربي في أولى هجماته الاستعمارية - ممثلة في الحملات البرتغالية - التي استهدفت النيل من عروبة وإسلام عُمان بصفة خاصة، ومنطقة الخليج وجنوب الجزيرة العربية بشكل عام، فانبرى الشعب العماني إلى توحيد صفوفه من أجل الوقوف في وجه الغزاة وشكل أول مقاومة عربية ضد احتلال أجنبي، وقد دامت تلك المقاومة فترة طويلة، تُوجت أعمالها في النهاية بتحرير أرضها، وتطهير ترابها من رجس المحتل.

هذه المقاومة البطولية للشعب العُماني جعلت من عُمان واحدة من أقوى الكيانات السياسية في المنطقة، فلم يقتصر نشاط مقاومة الشعب العُماني على تحرير أرضه فقط، بل امتد ليشمل - في أثناء مطاردته للأعداء البرتغاليين -مناطق خارج الأراضي العُمانية، إذ وصلوا في مطاردة العدو إلى السواحل الأفريقية الشرقية، مما جعلهم يثبتون نفوذهم في هذه الأنحاء، ويمدون إليها ليس فقط نفوذهم السياسي بل نشر مبادئ الدين الإسلامي الحنيف، كم عمَّقوا نشاطهم التجاري مع هذه الأنحاء، ودخلوا منافسين أقوياء ضد القوى الأوربية التي دخلت حلبة صراع المصالح جنباً إلى جنب مع البرتغاليين، فكان للهولنديين والفرنسيين والإنجليز تطلع إلى بسط نفوذهم على المناطق التي كان قد سبقهم البرتغاليون إليها. وأمام تنامي شدة الصراع بين القوى الأوربية وازدياد حدة المنافسة بينها على المصالح التجارية في المنطقة وتحالفاتها مع القوى غير العربية في المنطقة [1]، ظلت عُمان الدولة العربية القوية بمثابة الصخرة الصلدة التي اصطدمت بها مصالح تلك القوى، ولذلك ظلت هدفاً دائماً لها، تعمل جميعاً أو منفردة على النيل منها أو كسب ودها. وظل الأمر كذلك إلى أواخر القرن الثامن عشر مطلع القرن التاسع عشر، وهي الفترة التي اقتصر الصراع الدولي فيها في هذه الأنحاء على كل من فرنسا وبريطانيا، وأصبحت الأخيرة منذ انفرادها بالتحكم في الهند وضمن وجود خصومها من القوى الأوربية في بقية أنحاء المنطقة وهي - أي بريطانيا - ترى نفسها سيدة هذه الأنحاء، وترفض وجود أي قوة منافسة لها، وبقي الأمر كذلك - أي كما تريد بريطانيا - إلى عشية اندلاع الثورة الفرنسية، وقيام فرنسا بحملتها المشهورة على مصر، التي كان أحد أهدافها الرئيسة القضاء على المصالح البريطانية في الشرق. وسعيا لتحقيق هذا الهدف عمل نابليون على مغازلة

القوى المحلية في المنطقة، بهدف التقرب منها. وكانت عُمان من أبرز هذه القوى التي اتصلت بها حكومة باريس، محاولة منها كسب سلطانها إلى جانبها. ونابليون - وهو القائد المحنك - كان يدرك أهمية استمالة عُمان، بما لها من أهمية إستراتيجية واقتصادية لتصبح حليفاً لفرنسا، إلا أن بريطانيا صاحبة الخبرة الطويلة في المنطقة والمدركة -قبل غيرها - لأهميتها لم تترك لفرنسا فرصة استثمار محاولة تقربها إلى عُمان، فقطعت حبل ذلك التقارب، وقوت بدورها حبل تقاربها مع حكام عُمان، ووقعت معهم أولى اتفاقياتها التي ضمنت بموجبها لنفسها مكانة لا تنافس. ومنذ ذلك الحدث وبريطانيا تدرك أهمية عُمان بالنسبة لمستقبل وجودها السياسي والاقتصادي في منطقة الخليج، وما يترتب عليه من تقوية لنفوذها في الهند، ولقد تزامن تنامي الاهتمام البريطاني بالمنطقة مع تراجع في ميزان القوى العُمانية، عما كانت عليه في عصرها الذهبي إبان حكم الإمام أحمد بن سعيد مؤسس دولة عُمان الحديثة التي كانت في عهده قوة ضاربة في منطقة الخليج(٢).

واستمر ازدياد النفوذ البريطاني وتدخله ليس فقط في الشؤون العُمانية، بل وفي شؤون المنطقة بشكل عام، وما تدخل بريطانيا في الشؤون العُمانيه بعد وفاة السلطان سعيد بن سلطان عام ١٨٥١م ودورها في تقسيم مملكته أو إمبراطوريته الواسعة بين أبنائه، وما قامت به من ضغوط على حكام عُمان بحجة إبطال تجارة الرقيق إلا ذريعة في سلسلة الذرائع البريطانية بهدف التدخل في شؤون عُمان الرامية إلى إضعاف كيانها السياسي، وذلك بإضعاف مقوماتها الاقتصادية، وقد نجحت بريطانيا في إجبار سلطان عُمان على توقيع اتفاقية ١٨٤٥م الرامية إلى إبطال تجارة

الرقيق في بلاده، إلا أن بريطانيا التي زاد اهتمامها بقضية إبطال تجارة الرقيق عملت جادة على إبطالها بشكل نهائي، وذلك استجابة للضغوط الشعبية في بريطانيا على الحكومة المطالبة باتخاذ مواقف أشد حزماً في هذا الخصوص، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن بريطانيا التي كانت أشد الدول الأوربية حرصاً على مصالحها في مستعمراتها لما وراء البحار حيث ظلت سيدة مستعمرات ما وراء البحار منذ مؤتمر فينا ١٨١٥م؛ أصبحت منذ بداية السبعينات للقرن التاسع عشر تدرك أكثر من ذي قبل مزاحمة الدولة الأوربية الأخرى لها في المستعمرات، وذلك لما شهدته هذه الفترة من تسابق استعماري مسعور على تقسيم أوصال العالم بين الدول الأوربية، خاصة القارة الأفريقية التي تعد كشفاً جديداً وهدفاً للتنافس الأوربي.

ويبدو أن حرص بريطانيا على وضع حد لتجارة الرقيق لم يكن كله لدوافع إنسانية تتعلق بكرامة الإنسان بقدر ما كان لدوافع تتعلق بالحفاظ على الإنسان الأفريقي في أرضه التي آلت أجزاء منها تحت السيطرة البريطانية، وذلك بهدف استغلاله في استصلاح الأرض، لصالح بريطانيا نفسها، وهي عبودية من نوع آخر، وإلا فلماذا لم تتحرك هذه المشاعر الإنسانية لدى الشعب البريطاني ولدى حكومته حينما كانت أكبر تاجر ومورد للرقيق للعمل في مزارع أمريكا الشمالية وأمريكا الوسطى قبل حرب الاستقلال الأمريكية؟

على أية حال ما يهمنا في هذه الورقة هو التعريف بمصدر جديد من مصادر تاريخ عُمان، خاصة القسم الأفريقي من الإمبراطورية العُمانية، هذا المصدر الذي يتناول في معظمه الحلقة الأخيرة من الجهود المضنية

التي بذلتها حكومة بريطانيا في سبيل تنفيذ سياستها الرامية إلى إبطال الرقة نهائياً في زنجبار والمناطق العربية الأخرى.

هذا المصدر هو مخطوطة هامة جمعت بين طياتها وثائق وتقارير المحادثات التي دارت بين كل من مندوب حكومة بريطانيا السير بارتل فرير Sir Bartle Frere والسلطان برغش بن سعيد سلطان زنجبار في عام ١٨٧٢/ ١٨٧٣م.

قصة العثور على هذه المخطوطة:

خلال السنوات التي كنت أجمع فيها مادة رسالتي للدكتوراه في تاريخ الجزيرة العربية الحديث كانت إستانبول من أهم المحطات التي ترددت عليها كثيراً بحثاً في دور مخطوطاتها ومحفوظاتها ومكتباتها عن روافد هامة من مصادر تاريخنا العربي الحديث التي أهملها الباحث العربي الذي اكتفى بالاعتماد على الوثائق الأجنبية في دور المخطوطات والمحفوظات الغربية، وخاصة الإنجليزية منها، ولهذا السبب فمازال تاريخنا العربي الحديث ناقصاً ما لم نطلع على المصادر العثمانية، وبصفة خاصة الوثائق التي بدونها لا تكتمل الصورة للتاريخ العربي الحديث، وهذه مسألة قد يطول بنا الحديث حولها. والآن نعود إلى كيفية العثور على مخطوطاتنا التي هي مدار حديثنا.

السيد برغش بن سعيد بن سلطان سلطان زنجبار مع كبار قومه في أثناء زيارته لإنجلترا عام ١٨٧٥م في جامعة إستانبول:

من المكتبات الهامة التي لا يستغني الباحث عن الرجوع إليها مكتبة جامعة إستانبول التي تضم - ضمن، محتوياتها الكثيرة - عدداً كبيراً من المخطوطات المتعلقة بتاريخ الجزيرة العربية، والبلدان العربية الأخرى، إضافة إلى المخطوطات العربية التي تتناول قضايا فكرية ولغوية وفقهية وغير ذلك.

ولعل مما زاد من رصيد محتويات هذه المكتبة خاصة مجموعاتها النادرة هو ما نُقل إليها من مكتبة قصر يلدز أو مكتبة السلطان عبد الحميد الخاصة[٣] . ولكن مما يؤسف له أنه لا يوجد لمخطوطات مكتبة جامعة إستانبول فهرس مطبوع، ولأجل هذا يتوجب على الباحث أن يستعرض البطاقات الدالة على هذه المخطوطات وما يندرج معها من الكتب المطبوعة في طبعاتها القديمة استعراضاً كاملاً لكي يصل إلى مبتغاه. وفي أثناء استعراضي لبطاقات المخطوطات استوقفني عنوان وضع على إحدى تلك البطاقات يحمل "تاريخ إبطال الرقة في زنجبار وما يليها من البلدان في عهد صاحب السعادة السيد برغش بن سعيد بن سلطان"، طلبت من القائمين على المكتبة اطلاعي على نص المخطوطة، وبعد الاطلاع عليها طلبت منهم تصويرها. ولا يظن بعض القراء أن الأمور في هذه المكتبة سهلة المنال إلى هذا الحد، فلولا ما كان قد نشأ بيني وبين العاملين في تلك المكتبة العامرة من صداقة لم يتيسر لي الحصول على ما أطلبه منهم. وللحديث عن هذا الأمر قصة قد تطول، وليس هذا مجال الحديث عنها.

أما مصدر اهتمامي بمثل هذه المخطوطة الخاصة بتاريخ عمان فهو نابع من اهتمامي المبكر بتاريخ هذا البلد العزيز الذي يعود إلى سنوات الدراسة الأولى بقسم التاريخ بجامعة الملك سعود، ثم تطور هذا الاهتمام مع الأيام متنامياً مع اهتمامي بتاريخ الجزيرة العربية بشكله الشمولي، والذي كما سبق أن أشرت إليه في بداية حديثي أن عُمان تحتل منه السنام.

السير بارتل فرير ورفاق رحلته في مهمته إلى زنجبار في أثناء توقفهم في القاهرة عام ١٨٧٣م

وصف المخطوطة:

تقع المخطوطة في تسعين ورقة من الحجم الصغير مكتوبة بخط واضح أقرب في خصائصه الخطية إلى النسخ تعليق عن غيره من الخطوط الأخرى، وتبدو أنها المسودة الأولى بخط المترجم؛ لما فيها من شطب وتصحيحات وتعديلات وإلحاق بعض الكلمات التي فاتته كتابتها بين الأسطر، مع الإشارة إلى مكانها بأسهم. ولا نعرف ما إذا كانت قد بيضت أم لا، وهل توجد لها نسخ أخرى، إذ لم نجد ما يشير إلى ذلك، أم هل هذه النسخة التي بين أيدينا هي النسخة الفريدة؟ ومهما يكن الحال فجميع الدلائل الخطية تشير إلى أنها النسخة الأولى للمؤلف.

والمخطوطة في أصلها، كما وصفها محررها أي مترجمها لويس صابنجي بقوله: "أما بعد فهذا مجموع مقالات مقتطفة من المفاوضات التي جرت بين سير بارتل فرير وبين الدولة البريطانية وبين السيد برغش سلطان زنجبار المعظم في إبطال التجارة بالرقيق في سواحل إفريقية الشرقية سنة ١٨٧٢ و ١٨٧٣ وكانت هذه المفاوضات قد عرضت على مجلس الأعيان والنواب بأمر جلالة الملكة فكتوريا سنة ١٨٧٣م".

والمخطوطة محفوظة في مكتبة جامعة إستانبول تحت رقم Ay 6928 ولم يذكر المفهرس الطريقة التي وصلت بها هذه المخطوطة إلى تركيا، وربما يكون المترجم نفسه هو الذي قدم مسودة هذا العمل إلى السلطان عبد الحميد الثاني؛ نظرا لما كان بينهما من علاقة قوية، كما سنأتي إلى توضيحه في أثناء الحديث عن المترجم.

التعريف بالمترجم:

ترجم هذه المخطوطة من الأصل الإنجليزي إلى اللغة العربية القس لويس صابنجي بأمر من السلطان برغش بن سعيد سلطان زنجبار، وقد أعفانا المترجم من البحث عن سيرة حياته فقد ترجم لنفسه بشكل مقتضب في اللوحة الأولى من المخطوطة قائلا: "بأنه صاحب مجلة النحلة، وعضو من أعضاء الجمعية الملوكية الآسيوية بلندن، وعضو من أعضاء الجمعية الأدبية برومية العظمى، وحامل النشان المجيدي ونشان الكوكب الدري ونواشين المدرسة الكبرى".

أما صاحب المنجد فقد قال في ترجمة الصابونجي بأنه "لويس الصابنجي من مواليد ديرك (ديار بكر) في عام ١٨٣٨م وهو أديب وصحفي ورحالة تعلم في دير الشرفة بلبنان وفي روما. اتخذه السلطان عبد الحميد مدرساً لأولاده، "شعر النحلة المنظوم خلال الرحلة" ترك عشرات المؤلفات موضوعة ومنقولة، وأنشأ مجلة النحلة في بيروت ١٨٧٠ وتوفي عام ١٩٢٨م"(٤).

إذا كنا قد أشرنا إلى عدم علمنا بالطريقة التي وصلت بها المخطوطة إلى إستانبول فإنه يظهر لنا أمر آخر لا نعرفه، وهو تحديد التاريخ الذي كُلف فيه المترجم من قبل السلطان برغش بترجمة هذه المخطوطة من

أصولها الإنجليزية، وهذا يقودنا إلى تساؤلات عدة: هل كان ذلك في أثناء زيارة السيد برغش لبريطانيا في عام ١٨٧٥م؟ فإذا كان الأمر كذلك فلماذا لم يبدأ الترجمة إلا بعد هذا التاريخ بسنين؟ إلا إذا افترضنا أنه أمضى المدة بين وقت التكليف والشروع في الترجمة في جمع المادة من وثائق وتقارير ومراسلات وغير ذلك، مع أنه لم يذكر لنا الطريقة التي تم له الحصول عليها. والسؤال الآخر يتعلق بطول المدة التي قضاها المترجم في إنجاز هذا العمل أي من سنة ١٨٧٨م - ١٨٨١م وهي فترة تعد طويلة قياساً بحجم العمل، حدثت خلالها أحداث كثيرة وتطورات بالنسبة للأوضاع في زنجبار: أحوال السيد برغش من جهة، وتطورات دولية هامة خاصة ما يتعلق بعلاقة الدول الأوروبية بالدولة العثمانية والعلاقات الأوروبية فيما بينها حول التنافس الاستعماري في أطراف مختلفة من أفريقيا. أما بالنسبة لهذه المخطوطة فربما يظهر لنا من يثبت بأن النسخة المبيضة لها توجد ضمن أوراق السلطان برغش الخاصة إذا كانت له أوراق خاصة محفوظة في أي مكان لا نعرفه.

محتوى المخطوطة:

تتضمن المخطوطة كل التقارير والمحادثات والمراسلات التي تتعلق بمهمة السير بارتل فرير الخاصة بإبطال الرقة في زنجبار ومسقط، ولم يخبرنا المترجم عن الطريقة التي تم له الحصول عليها بشكلها الذي يكاد يكون متكاملا. ويبدو أن نظام الإفراج عن الوثائق الذي يقضي بتحديد مدة زمنية، حددت في بداية الأمر بخمسين عاماً، ثم خفضت فيما بعد إلى ثلاثين عاما لم يكن مطبقاً حينذاك. وكانت أولى المواد المترجمة في هذه المخطوطة هي الرسالة الموجهة من اللورد غرنفيل Lord Granville وزير

الخارجية البريطاني إلى سفير حكومة الملكة في زنجبار الدكتور جون كرك John Kirk وقد تضمنت هذه الرسالة إعلام السفير بعزم حكومة بريطانيا على تبني سياسة حازمة تقضي بإلغاء تجارة الرق إلغاء تاماً في زنجبار ومسقط، وشرق أفريقيا، والسواحل العربية والفارسية، كما تضمنت إعلام السفير بأن حكومة الملكة كلفت السير بارتل فرير بالقيام بهذه المهمة. وطلب منه التعاون معه لإنجاح مهمته، والرسالة مؤرخة في ٣١ أكتوبر ١٨٧٢م.

أما المادتان الثانية والرابعة أو المفاوضتان الثانية والرابعة - كما يسميها المترجم - فهما خطابان موجهان من اللورد غرانفيل وزير الخارجية إلى السير بارتل فرير يوضح في الخطاب الأول سبب اختياره من قبل حكومة صاحبة الجلالة بهذه المهمة، مشيداً بما عُرف عنه من نزاهة وحسن دراية طوال فترة عمله في خدمة التاج، مشيراً إلى خبرته الواسعة في أحوال بلاد الشرق بحكم سابق عمله كحاكم لبومباي في الهند، وإلى أنه كان عضواً من أعضاء مجلس وزارة الهند.

كما تضمنت الرسالة الثانية التعليمات التي وجهها وزير الخارجية إلى السفير الخاص السير بارتل، وهي تعكس السياسة البريطانية التي تبنتها حيال عزمها على إبطال الرق، كما زُود السير بارتل برسالتين موجهتين من جلالة الملكة فكتوريا إلى السيد برغش حاكم زنجبار، والسيد تركي ابن سعيد حاكم مسقط. وهاتان الرسالتان موجهتان من الملكة فكتوريا كتبتا باللغة العربية، وكذلك نصوص الاتفاقيات التي تنص على منع تجارة الرقيق التي أعدت مقدماً من قبل وزارة الخارجية بلندن.

ولم يورد المترجم نص الرسائل الموجهة إلى كل من حاكم زنجبار ومسقط من الملكة؛ بل اكتفى بالإشارة إلى أن لدى السلطان برغش النص

العربي[٥]. كما لم يورد نصوص الاتفاقيات ضمن المواد المترجمة، بل اكتفى بإيرادها في نهاية المخطوطة مترجمة بعد الموافقة من قبل السيد برغش، وكذلك السلطان تركي بن سعيد سلطان مسقط.

السير جون كيرك نائب القنصل والمقيم السياسي في زنجبار تقريباً عام ١٨٨٢م:

وورد في خطابات التكليف هذه تذكير السيد بارتل بالدور الذي قامت به بريطانيا في عام ١٨٦١م من خلال حكومة الهند بالمصالحة بين أبناء الإمام سعيد بن سلطان ماجد وثويني على أثر خلافهما على السلطة والذب نجم عنه نجاح الوساطة البريطانية في تقسيم الإمبراطورية إلى شطرين وفصلهما بعضهما عن بعض بحجة حسم الخلاف، وتعهدت بريطانيا لقاء ذلك بأن تقوم بتسديد مبلغ قدره ٤٠.٠٠٠ ألف جنيه للسيد ثويني حاكم مسقط نيابة عن أخيه ماجد الذي انفرد بحكم زنجبار. ونبه وزير الخارجية سفير الملكة السير بارتل أنه في حالة رفض برغش قبول توقيع الاتفاقية الجديدة القاضية بمنع بيع الرقيق، فإن عليه أن يهدده بأن بريطانيا ستتوقف عن دفع المبلغ الذي تعهدت بدفعه لأخيه نيابة عنه، وأنها ستعمل على إلزامه بدفع المبلغ كاملاً لأخيه حاكم مسقط، وهو أمر واضح بأن بريطانيا تريد أن تشعل نار الفتنة من جديد بين الأشقاء وتزيد في شقة الخلاف بينهما.

كما لم يفت وزير الخارجية تذكير سفير جلالة الملكة الخاص إلى زنجبار ومسقط بأن حكومة بريطانيا كانت قد وقعت اتفاقيات مع شيوخ العرب في الماضي تقضي بمنع الاتجار بالرقيق في بلادهم، وطلب من السفير بأن يذكر أولئك الشيوخ بتلك الاتفاقيات القديمة وتهديدهم بأقصى العقوبات إذا خالفوا ما تطلبه حكومة بريطانيا منهم.

ينقلنا المترجم في مخطوطته إلى المفاوضة الثامنة وهي عبارة عن المراسلات بين وزير الخارجية السير بارتل حول تشكيل الوفد الذي سيرافقه في مهمته، وتخصيص المرتبات لكل منهم، وإصدار الأوامر بتخصيص إحدى القطع البحرية البريطانية لتكون تحت إمرة السير بارتل في مهمته. ثم يشير المترجم إلى المخابرات التاسعة والعاشرة والحادية عشرة والثانية عشرة والثالثة عشرة بأنها مخابرات قصيرة لا تهم بلاد زنجبار، فأهمل ترجمتها.

ومن الجدير بالذكر أن السير بارتل - وهو في طريقه لتنفيذ مهمته- توقف في كل من فرنسا وإيطاليا، إذ أجرى اتصالات مع وزيري خارجية هذين البلدين حول مهمته، وشرح ما اعتزمته حكومته من منع تجارة الرقيق منعاً باتاً. وقد لقي من المسؤولين في هذين البلدين كل تأييد ودعم لما تبنته حكومة بريطانيا من إجراءات حيال تنفيذ سياساتها تلك[٦].

ومن ميناء برنديزي في جنوب إيطاليا استقل السير بارتل فرير الطراد أنجينترس متوجها إلى الإسكندرية التي وصلها بتاريخ ١٤ ديسمبر ١٨٧٢م لإجراء محادثات مع خديوي مصر ورجال حكومته حول مهمته. وقد ورد على الورقة التاسعة من المخطوطة ملحق بالمفاوضة الثالثة عشرة، تحت عنوان "محاورة سير بارتل فرير مع خديوي مصر" وهذا الفصل الهام من المخطوطة الذي احتل مساحة واسعة منها امتدت ما بين الورقة التاسعة إلى الورقة الرابعة والعشرين من أهم الفصول وأمتعها، فقد قام السير بارتل فرير من خلال حواره مع الخديوي ولقاءاته مع القنصلين الأجانب المعتمدين في مصر ولقاءاته مع القيادات الفكرية المصرية من أتباع الديانتين الإسلام والمسيحية بدراسة شاملة لأحوال الرقيق في مصر،

وموقف مصر الرسمي والشعبي من تجارة الرقيق، مشيراً إلى الجهود التي يبذلها خديوي مصر في سبيل إبطال تجارة الرقيق إبطالاً نهائياً، وأشار إلى أن تجارة الرقيق في مصر لم تعد تجارة علنية، ولكنها ما زالت تمارس في السر من خلال وكلاء يلبون احتياجات الشعب المصري الذي زاد ثراؤه خلال هذه الفترة بسبب ارتفاع أسعار القطن، وما تشهده الديار المصرية من طفرة اقتصادية، فأصبحت الأغلبية من المصريين، - خاصة سكان المدن - لا يستغنون عن وجود خدم في منازلهم. ولم يفت السير بارتل فرير التطرق - في أثناء حديثه - إلى معاملة المواطن المصري للرقيق، فقال: "إن المسلمين أكثر رحمة بأرقائهم من المسيحيين المصريين الذي كانوا يسيئون إلى الأرقاء إساءة لا تتناسب مع أبسط القيم الإنسانية، وعلل ذلك بأن الإسلام نظم العلاقة بين الرقيق وسيده في حين لا يوجد مثل هذا في الديانة المسيحية(٧).

وفي اليوم الحادي والثلاثين من ديسمبر ١٨٧٢م وصل السير بارتل فرير على متن الطراد أنجينترس إلى ميناء عدن حيث كان في استقباله الكولنيل لويس بيلي المعتمد البريطاني في بوشهر الذي كلفته حكومة الهند بأن يكون مرافقاً للسير بارتل في مهمته إلى زنجبار، ومن عدن غادر إلى زنجبار، فوصلها في مساء اليوم الثاني عشر من شهر يناير ١٨٧٣م، وكان في استقباله الدكتور كرك المقيم البريطاني في زنجبار، والسيد ناصر بن سعيد وزير السلطان، وتم الاتفاق على أن يتم اللقاء الرسمي الأول بين السلطان والسيد بارتل فرير في تمام الساعة الخامسة من عشية اليوم الثاني.

وفي الوقت المحدد للقاء السفير بالسلطان يصف السير بارتل فرير

مراسم اللقاء بأنها كانت على النحو التالي: "نزلنا بعد الظهر إلى البر بالملابس الرسمية، وكان عدد الإنكليز والأمريكان الذين رافقونا إلى مشاهدة سعادة السيد رسمياً ٤٨ نفراً. وكانت الأزقت ملوءة من الناس المتفرجين، وجميعهم في ترتيب واحتشام، وكانت عساكر سعادة السلطان من العرب مصطفين بترتيب في الشوارع، فلما وصلنا إلى قرب قصر سعادة السلطان خرج إلى لقائنا وبعد عن القصر نحو ٣٠ خطوة، وكان هذا أمر فوق العادة؛ لأن سعادة السلطان ليس من عادته الخروج من قصره على هذه المسافة لملاقاة من يزوره، ولكن فعل ذلك إكراماً لنا. وبعدما سلمنا على بعضنا ورحب بي صافح يد كل من رفقائي. وفي أثناء ذلك أطلقت المدافع من مراكب سعادة السيد ثم رد السلام عليها الإنكليز من مركب كلاسكوه. ولما وصلنا إلى حجرة الاستقبال دخلت أنا قبل سعادة السلطان حسب عوائد هذه البلاد فجلس السيد وإخوته الخمسة في صدر الحجرة ووزيراه سليمان بن حمد وناصر بن سعيد على يمينه وجلسنا نحن على شماله. وكان في الغرفة كذلك علي بن سعود من آل السيد. وبعد السلام والترحاب قدمت لسعادة السيد كتاب الملكة. فلما تناوله نهض على قدميه إكراماً له حسب العادة الشرقية وقام معه جميع الحاضرين. وبعد ذلك سلمناه جميع الرسائل التي كانت معنا[٨] وعرفته بجميع الرجال الذين رافقوني واحداً فواحداً"[٩].

ومن الجدير بالذكر أنه انضم إلى الوفد المرافق للسير بارتل فرير في زنجبار كل من الدكتور جون كرك المقيم الدائم في الجزيرة، والقس برجس بادجر وهما خبيران بالشؤون العُمانية، ويضاف إلى خبرة الثاني أنه كان المترجم والمستشار الخاص للسير بارتل فرير، والقس بادجر متمكن

من اللغة العربية، وله دور في رسم السياسة البريطانية تجاه المسائل العُمانية، فكان شريكاً ومترجماً للسير كاننج في أثناء تسوية الخلاف بين ماجد وثويني في عام ١٨٦١م وكذلك لعبا دوراً مهماً في ما قام به كغلان حاكم عدن في نفس الخصوص، ولقد تم لي الاطلاع على أوراق القس بادجر الخاصة المحفوظة في مكتبة جامعة كمبردج في أثناء وجودي طالباً بهذه الجامعة، ووجدت بها ثروة من الوثائق والرسائل، ومسودات الترجمات، ونصوص الاتفاقيات التي وقعتها بريطانيا مع حكام عُمان، وهي ثروة وثائقية مهمة لا يستغني عن الرجوع إليها الباحث المدقق في الشؤون العُمانية.

رفض السلطان توقيع الاتفاقية التي تطالبه بريطانيا بتوقيعها. وفي ١٣ فبراير ١٨٧٣م كتب السير بارتل إلى وزير الخارجية اللورد غرانفيل بخطاب تفصيلي إلحاقاً لبرقية بعث بها إليه في اليوم نفسه يخبره بأن السيد برغش قد أبى التوقيع على المعاهدة، وأورد فرير في رسالته المفصلة أسباب الرفض - كما بينها السلطان - وهي تتركز في نقاط عدة منها كما وردت نصاً في تقرير المندوب: "إن أحوال الجزيرة غير جميلة منذ الطوفان الأخير الذي حصل وأغرق مراكبه(١٠). ومنها أنه ليراعي مصالح رعاياه من العرب الذين لا يوافقهم التوقيع على تلك المعاهدة، ثم أضاف إلى هذه الموانع أسبابا أخرى، منها قوله: إنه قد حافظ على المعاهدة الأولية حق المحافظة، وإن الدولة البريطانية لا تقدر أن تبطلها أو ترفضها.

ثم أظهر رغبته في أن تعطيه الدولة البريطانية مهلة لبضع سنين حتى ينجح في إبطال تجارة الرقيق إبطالاً كاملاً. وأن تعفيه الدولة البريطانية من دفع المال لسلطان مسقط كما كان مفروضاً عليه بمعاهدة ١٨٦١م" وأضاف فرير إلى الأسباب التي أوضحها السلطان سببين آخرين،

الأول: "أن السلطان مرتابٌ في صدق كلامي (أي فرير) وما كان يعتقد أن الدولة قد خولتني سلطة كافية حتى أتمادى معه بهذه المواعيد والشروط" أما الثاني -كما يعتقد فرير- فهو: "ولكن أظن بأن سعادة السلطان قد خُدع من بعض مستشاريه السريين وانقاد إلى آرائهم"(١١).

ويأتي السير بارتل في تقريره مبيناً عدم تزحزح السلطان عن موقفه الرافض إلى قوله: "وإلى حين تاريخه ما قدم لي لائحة تقابل لائحتي ولا صرح بشيء عن نواياه، ولكنه قال (أي السلطان) على أنه قد صمم على أن يعتصم حق الاعتصام بالمعاهدة التي عقدها سلفه مع الدولة البريطانية عام ١٨٤٥م.

وختم السير فرير تقريره إلى وزير الخارجية بقوله: "ولا يخفاك أني صرفت حتى في إقناع سعادة السلطان بأن رغبة الدولة البريطانية ورغبة جميع الدول المستحدثة قائمة في إبطال تجارة الرقيق، فذهب كل ذلك سدى في عيني هذا السلطان الذي يدعي بأنه له الحق التام في أن يتصرف في رعاياه كما يشاء، ويضحي بمصالحهم وسعادتهم لمصلحة نفسه". ثم يأتي السير فرير إلى جملة يظهر فيها موقفه الشخصي غير الودي من السلطان حيث قال: "وهو (أي السلطان) يدري بأن لا حق له في الملك لا بطريقة الإرث الشرعي ولا بحق الغزو ولا بالتغلب بقوة جنده وسلاحه وما نال حق التسلط على رقاب الأمة إلا بقبائح القتل والسلب والتعدي التي ارتكبها أنصاره"(١٢).

قرر السير بارتل فرير مغادرة زنجبار - وهو غير راض عن موقف السلطان - إلى الأجزاء الشمالية والسواحل الشرقية الأفريقية لتقصي أحوال تلك الجهات، والوقوف فيها على مصادر صيد العبيد، ورسم الخطط

وجمع المعلومات التي ستساعده على إنجاز مهمته، على الرغم من استمرار السلطان برغش في الإصرار على رفض توقيع المعاهدة الجديدة. وقد أوكل فرير إلى المقيم جون كرك، والقس بادجر الاستمرار في إجراء المباحثات مع السلطان طوال فترة غيابه في ظل الخطوط الرئيسة التي رسمها لهما فرير نفسه، وفي نطاق ما تحمله وثيقة إبطال الرق التي حملها معه من لندن لعلهما يتوصلان إلى إقناع السلطان. استمرت الاتصالات بين السلطان ودكتور بادجر، وقد بذل الأخير الذي يثق به السلطان جهوداً مكثفة في طمأنة السلطان إلى حسن نوايا بريطانيا تجاهه، وأنها لا تريد له ولوطنه وشعبه إلا كل ما يعود عليهم بالنفع، وأنه إذا ما سارع إلى توقيع الاتفاقية، فإنه بذلك سيحظى بالدعم والمساعدة من قبل حكومة بريطانيا.

وبعد سلسلة طويلة من المراسلات والمقابلات والمحادثات بين القس بادجر والسلطان لم يطرأ تغيير على موقف الأخير، وخلال هذه الفترة قام السلطان بعقد اجتماعات عدة مع كبار مستشاريه، وعقد اجتماعا موسعا، عبارة عن مؤتمر عام دعا إليه السلطان ممثلي القبائل العربية الموجودة في زنجبار؛ للتشاور في مسألة الاتفاقية، وقد قرر الجميع في هذا اللقاء معارضتهم الشديدة لتوقيع الاتفاقية، وأبلغ السلطان القس بادجر رفض ممثلي قيادات الشعب في زنجبار التوقيع على الاتفاقية (مخطوطة ورقة ٤٣) لما فيها من ضرر على اقتصاد الجزيرة التي تعتمد كلية على اليد العاملة من الرقيق، إضافة إلى أن إزالة آثار "الطوفان" (هيجان البحر) المدمر الذي تعرضت له الجزيرة في العام الماضي يحتاج إلى مضاعفة أعداد الرقيق لإصلاح ما أفسده "الطوفان" في مزارع الجزيرة. وكان رد القس بادجر - بناء على تعليمات السير بارتل الذي كان على صلة دائمة ومتابعة مستمرة لما كان يدور بينه وبين السلطان - أن حكومة بريطانيا

ستساعد سكان الجزيرة على تجاوز ما أصابهم من جراء الطوفان، وذلك بإحضار فَعَلة (عمال) أحرار من أفريقيا، أو من أي مكان آخر من الأملاك البريطانية لإعادة إعمار الجزيرة؛ ولكن السلطان استمر عند موقفه الرافض؛ لأنه - وكما أشار في مراسلاته مع القس بادجر - يخشى إذا ما وقع الاتفاقية من قيام تمرد عام في الجزيرة، ومن ثم قد يترتب على ذلك مخاطر تهدد حياته ونظام حكمه (المخطوطة ورقة ٤٣).

في يوم ١/فبراير ١٨٧٣م تم اللقاء الثاني بين مندوب الملكة وبين السلطان، وكان الاستقبال فاترا من قبل السلطان ورجال قصره ومستشاريه، قياساً بما كان في اللقاء الأول. أما المندوب فقد جاء لهذا اللقاء وهو يطلب جواباً محدداً ومختصراً لسؤال واحد وهو: هل يقبل السلطان بالتوقيع على الاتفاقية أم لا؟.

وأعلن أنه في حالة الرفض فإنه سيغادر زنجبار إلى السواحل: لتفقد أحوال البلاد هناك والوقوف على مصادر الرقيق، واتخاذ الإجراءات اللازمة والرادعة لمنع نقلهم من تلك الجهات إلى زنجبار، وقد حدد موعد سفره بيوم ٣ فبراير.

لم يتسرع السلطان في إعطاء الجواب، بل وعد أنه سيبعث بجوابه مكتوباً وذلك بعد التشاور مع مستشاريه وكبار قومه، وقد بعث بجوابه في تاريخ ١٢ ذي الحجة ١٢٨٩هـ/ ١١ فبراير ١٨٧٣م مجدداً إعلان رفضه قبول توقيع المعاهدة قائلاً: "أما المعاهدة فلا نستطيع قبولها؛ لأن شروطها عسرة، ونخشى من نشوب نار الفتنة في الأمة من جرائها" (المخطوطة ورقة رقم ٦٧).

كما أشار في رسالته الجوابية إلى مندوب الملكة ما سبق أن طالب به

في مفاوضات سابقة، وهو طلب تخفيض شروط الاتفاقية مثل تنقيص عدد الرقيق القادم إلى زنجبار، ومنع بيع الرقيق علناً في الأسواق، ومنحهم خمس سنوات مهلة قبل تنفيذ منع الرقيق منعاً باتاً؛ ليتسنى لأهل زنجبار إعادة إعمار جزيرتهم، إلا أن موقف مندوب الملكة كان واضحاً ومتشدداً في مطالبته، وهو الإصرار على توقيع الاتفاقية كما أعدت في لندن دون أي تغيير. وتجدر الإشارة إلى أن المندوب - في إحدى مفاوضاته مع السلطان- كان قد وعد بأنه سيعطيه مهلة مقدارها سنة كاملة من تاريخ توقيع الاتفاقية قبل التنفيذ الفعلي لمنطوقها، بيد أن السلطان رفض هذا العرض بحجة أنها فترة غير كافية لحصول البلاد على ما تحتاج إليه من الرقيق والوقت لإعادة ما أتلفه الطوفان.

غادر السير فرير زنجبار لتفقد أحوال السواحل والجزر التابعة لممالك السلطان برغش، وأصدر أوامره بأن أي محادثات من الآن فصاعد مع سعادة السلطان لا تتم إلا بينه وبين المقيم جون كرك المقيم البريطاني الدائم في زنجبار، وبذا يعطي المحادثات شكلها الرسمي جداً، وأصدر أوامره - وهو صاحب صلاحيات مطلقة خولته بها حكومة الملكة في خطاب التكليف عند بدء المهمة - إلى قادة السفن البريطانية في المنطقة بتشديد الخناق على حركة نقل الرقيق بين أملاك السلطان والقادمين إليها من خارجها.

وبعد فراغ السير فرير من جولته في السواحل الأفريقية الشرقية قام بزيارة إلى سواحل جنوب الجزيرة العربية زار خلالها المكلا والشحر إذ وقع مع حكامهما اتفاقيات تحرم عليهما التجارة بالرقيق. (المخطوطة، ورقة ٧٩، ٨٠).

ومن جنوب الجزيرة العربية أبحر السير فرير إلى مسقط ووصل إليها في ١٣ إبريل ١٨٧٣م. وفي اليوم التالي قام بزيارة سلطان مسقط السيد تركي بن سعيد[١٣] يرافقه الكولنيل لويس بيلي، وقام بتسليم السلطان رسالة الملكة فكتوريا ورسائل أخرى من وزير الخارجية وحاكم الهند، ونسخة من الاتفاقية المشابهة لتلك التي رفض السلطان برغش التوقيع عليها. أما السلطان تركي فلم يتردد في قبول التوقيع عليها، وأعد بهذه المناسبة خطابات جوابية لجلالة الملكة والسيد وزير الخارجية أعرب فيها عن عزمه على الالتزام بتنفيذ نص الاتفاقية المانعة لبيع الرقيق في بلاده (المخطوطة، ورقة ٨٢، ٨٣).

ولم يترك السلطان تركي الفرصة تمر دون إثارة مسألة مستحقات عُمان المفروضة على سلطان زنجبار، بموجب الوساطة البريطانية في عام ١٨٦١م فطالب باستيفائها أو أن تسمح له بريطانيا بالحصول عليها من السلطان برغش بقوة السيف.

غادر السير فرير مسقط في يوم ١٦/إبريل ١٨٧٣م إلى الهند لكي يرفع إلى حكمدارها على حد قوله ما جرى له مع السيد تركي.

ومن الهند عاد إلى لندن للرفع إلى حكومة الملكة بنتائج مهمته. ومما هو جدير بالذكر أنه كان يرفع بتقارير محادثاته أولاً بأول إلى وزير الخارجية؛ والتي وردت مترجمة تباعاً في هذه المخطوطة. وكان وزير الخارجية قد أصدر أوامره إلى قادة القطع البحرية في المنطقة يأمرهم بتشديد الخناق على زنجبار، وفرض حصار حولها إذا استمر سلطانها على موقفه الرافض لتوقيع الاتفاقية. وكانت الحكومة البريطانية قد وجهت إنذاراً رسمياً بفرض الحصار على الجزيرة إلى السيد برغش، قام بتسليمه

إليها السيد جون كرك في أوائل شهر يونيو ١٨٧٣م(١٤). إلا أن مخطوطتنا لم تلق تفاصيل على الحلقات الأخيرة من الاتصالات بين ممثل حكومة بريطانيا في الجزيرة الدكتور كرك والسلطان برغش، وذلك منذ مغادرة السيد فرير لزنجبار. بيد أنها - أي المخطوطة - تضمنت في صفحاتها الأخيرة نص الاتفاقية التي وافق السلطان برغش أخيراً على توقيعها في ٩ ربيع الآخر ١٢٩٠هـ/٥يونيو ١٨٧٣م، وبعث بها الدكتور جون كرك الذي ناب عن حكومة الملكة في توقيعها من الجانب البريطاني. وبعد التوقيع مباشرة بعث بها أحد ضباط البحرية؛ لتسليمها إلى وزير الخارجية، وذلك في اليوم السادس من شهر يونيو؛ أي بعد التوقيع عليها بيوم واحد.

وقد تضمنت المخطوطة في ورقاتها قبل الأخيرة، أي الورقات ٨٣ إلى ٨٩، وصفا ممتعا لأحوال السلطان برغش وسلطته في زنجبار، والبلدان التي يمتد إليها حكمه وأسلوب الحكم الذي يمارسه السلطان في هذه الأنحاء وطبيعة الحكم وصفات السلطان برغش ومناقبه. فقد ورد "أنه رجل ذو حزم وعزم طلق الكلام لطيف الأخلاق بوجه الإجمال، إلا أن في سلوكه بعض الأوقات من الفظاظة والعناد، وهو شديد التمسك في دينه وحريص غاية الحرص على إجراء العدل والإنصاف في الأمة دون محاباة أو أخذ بالوجوه أو مراعاة خاطر واحد دون الآخر". (المخطوطة، ورقة ٨٦).

كما ورد وصف لعساكر السلطان برغش، ووصف لوزرائه وأصحاب مشورته، والمعاهدات الدولية التي وقعها مع الدول الأجنبية، ولمحة عن شروط الخلافة في المملكة الزنجبارية، بل وفي عُمان ورأي المذهب الإباضي حيال هذه القضية، ثم خاتمة موجزة تضمنت حجج السلطان في رفض إبطال الرق.

الخـاتمـــة:

إننا بتقديم هذا البحث عن هذه المخطوطة التي تحمل بين طياتها ترجمة لوثائق مهمة في تاريخ عُمان الحديث، نرجو بذلك أن نكون قد أسهمنا في إضافة شيء إلى تاريخ عُمان، خاصة نصفه الأفريقي، الذي نرى الستار قد أسدل عليه من قبل الباحثين العرب باستثناء قلة منهم. هذا إذا قسمنا ما قدمه الباحث العربي عن هذا الجزء الغالي من بلادنا بما كتبه عنه الباحثون من غير العرب.

إن هذه المخطوطة التي أقدمها في هذا البحث المقتضب، والتي أعمل الآن على تحقيقها تحقيقاً علمياً - أرجو أن ترى النور قريباً - ستأتي مكملة لما فات المؤرخ العُماني النابه سعيد بن علي المغيري في كتابه "جهينة الأخبار في تاريخ زنجبار"، وتغطي الفترة التي توقف عندها الشيخ الدكتور خالد بن صقر القاسمي في كتابه "تقسيم إمبراطورية عُمان" الذي نشرته جريدة الشرق الأوسط على حلقات منذ سنوات عدة.

إن هذه المخطوطة إذا ما أضيف إليها ما ورد في أوراق القس برجس بادجر الخاصة المحفوظة في مكتبة جامعة كمبردج، وربما تكون أجزاء منها محفوظة في أماكن أخرى، فإذا ما جمعت فإنها حتماً ستسد نقصاً لا يستهان به في تاريخ عُمان يعتمد في جله على الوثائق الرسمية التي تعكس وجهة النظر العُمانية والبريطانية، وإن كانت الثانية ستبقى المرجحة في ظل غياب وثائق الطرف الثاني التي لم تحظ بالاهتمام مثلها مثل معظم وثائق أمتنا العربية التي عبثت بها آفة الجهل، وأضاعتها أيدي الإهمال. ونحن في السنوات الأخيرة إذ نشهد يقظة واهتماما بوثائقنا الوطنية ومصادر تاريخنا العربي والإسلامي. ولا يفوتني أن أحيي حكومة

سلطنة عُمان ممثلة في وزارة التراث القومي التي بزت معظم البلدان العربية - إذا قسمنا عمر النهضة العُمانية الحديثة - في الاهتمام بتراثها، ليس فقط جمعاً، بل ترجمة ونشراً، وهي بهذه الخطوات الجريئة والرائدة تستحق منا جميعاً الشكر والتقدير، ونأمل أن تكون مثالاً تحتذي به بلدانٌ تملك من التراث والإمكانات أكثر مما تملكه عمان الطموحة، ولكنها - أي تلك الأقطار- ما زالت بعيدة كل البعد عن خطوات عُمان السريعة والحثيثة نحو خدمة التراث العماني الذي هو جزء من التراث العربي والإسلامي والإنساني.

الملاحـــق:

١- الصفحة الأولى من المخطوطة.

٢- نص اتفاقية إبطال تجارة الرقيق مع السلطان تركي بن سعيد سلطان مسقط في ١٤ إبريل ١٨٧٣م.

٣- نص معاهدة إبطال تجارة الرقيق مع السلطان برغش بن سعيد سلطان زنجبار باللغة العربية في ٩ ربيع الآخر ١٢٩٠هـ/ ٥ يونيو ١٨٧٣م.

٤- نص المعاهدة باللغة الإنجليزية.

الهوامش

(١) د. محمد بن عبد الله آل زلفة "الجذور التاريخية لأمن الخليج" **جريدة الرياض**، ٣٠ جمادى الأولى ١٤١٠/ ٢٨ ديسمبر ١٩٨٩م، العدد ٧٨٥٨.

(2) Al-Zulfa Mahammad A, Omani-Ottoman relions during the relations of Imam Ahmad bin Said 1741-83, inthe light of recently discovered exchang of letters between the Imam and the Ottoman Sultan. Arabian studien (University of Cambridge Oriental publication: 42 edited by R B Serjeant and R L Bidwell, Cambridge University 1990, press.

(٣) د. محمد بن عبد الله آل زلفة ، "عن مصادر تاريخنا الوطني" **جريدة الرياض**، ١٦ جمادى الأولى ١٤١٠هـ/ ١٤ ديسمبر ١٩٨٩م، العدد ٧٨٤٤، تناول الكاتب في هذه المقالة مكتبة السلطان عبد الحميد وأهمية محتوياتها.

(٤) **المنجد في اللغة والأعلام** ، دار الشرق، بيروت، طبعة ٢٦ ص ٤٠٠ . يرجع كذلك إلى: الأعلام للزركلي.

(٥) وجدنا نصوص هذه الرسائل باللغة العربية ضمن أوراق القس بادجر الخاصة المحفوظة بقسم المخطوطات في مكتبة جامعة كمبردج.

(6) R. Coupland, **The Exploitation of East Africa (1856 - 1895) The Slave Trade and the Scramble**, Faber and Faber Limited, London, p. 184.

(٧)) المخطوطة، ورقة.

(٨) المخطوطة الورقة ذات الرقم (٢٦).

(٩) المخطوطة، الورقة ذات الرقم (٢٦).

(١٠) بخصوص هذا الطوفان المدمر الذي أصاب زنجبار في عام ١٨٧٢م ودمر كثيرا من المنازل واقتلع أعداداً كبيرة من أشجار القرنفل المورد الرئيسي للجزيرة وأغرق كثيرا من المراكب. انظر التفاصيل في: **The Exploitation of East Africa couplaud.** 1856-1890. London p.56.

(١١) المخطوطة، ورقة (٣٠) جون كرك يتهم السيد سليمان بن أحمد الذي اتهمه بالتعصب والرجعية في أفكاره بأنه صاحب النفوذ القوي على السيد برغش في موقفه المتصلب الرافض لتوقيع الاتفاقية انظر : **Coupland** ص ٢٣٧ - ٨.

(١٢) ورقة (٣١) وقد ذهب المترجم إلى وضع هذه الجملة بين قوسين وقال: "قال المترجم. هذا كلام سير بارتل فرير الإنكليزي حرفاً بحرف".

(١٣) المخطوطة الورقة ذات رقم (٨٣).

(14) Coupland,

الصـــــور



السير فرير ومرافقوه أثناء توقفهم في القاهرة في ٢٤ ديسمبر ١٨٧٣ م
عن كوبلاند



السيد برغش ورجال حكومته أثناء زيارته لبريطانيا عام ١٨٧٥ م



السيد جون كيرك بعد تقاعده